للسكان نحو خلق قيادة فلسطينية اجتماعية ـ اقتصادية عامة ، أو بناء اقتصاد تحتي ... وانتهج الاسرائيليون ، كشأن الاردنيين قبلهم ، سياسة تعيق ميلاد الزعامة القائدة في الضفة الغربية ... »[١٠] .

ويقول الكاتب شاؤول ميشيل : « ان قدرة الزعامة التقليدية في الضفة الغربية على المحافظة على التوازن بين نفوذ ومصالح اسرائيل والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، قد بدأت تتلاشى بعد عام ١٩٧٣ ، بعد أن أخذت المنظمة تحقق مستوى رفيعاً من الاعتراف العربي والدولي بها ... وهذا ما عزز الاعتقاد لدى قطاعات واسعة من السكان في الضفة أن المنظمة ، وليست عمان ، هي التي ستكون خليفة للاسرائيليين »[١١] .

وقد أظهرت الانتخابات البلدية عام ١٩٧٦ مدى النجاح الذي حققته العناصر المثقفة والمسيّسة ، كما أظهرت اخفاق وبداية اندثار الزعامات التقليدية . والنتيجة الأهم هي أن قواعد السيطرة الاجتماعية في المجتمع « باتت ترتكز الآن في أيدي العائلات البسيطة التي تحملت جميع أعباء القرى »[١٢] .

■ اشرنا في بداية هذه الفقرة إلى أن من بين الأسباب الجوهرية للتحول الاجتماعي الذي تحدثنا عنه **تنامي الطبقة العاملة ودورها في المجتمع** . والحق أن الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة قد تعرضت ، خلال سنوات الاحتلال ، لتطورات عميقة وهامة على صعيد الحجم والثقل الاجتماعي والتكوين البنيوي .

فعلى صعيد الحجم : يبين لنا الجدول رقم ١ نسبة تنامي حجم القوى العاملة الى مجموع السكان في سن العمل[١٣] في الضفة الغربية .

جدول رقم ١

السنة	مجموع السكان في سن العمل	القوى العاملة	نسبة الثانية الى الى الاولى
١٩٧٠	٥١٩,٧٠٠	٩١,٧٠٠	١٧,٨
١٩٧٢	٥٤١,٧٠٠	١١٤,٧٠٠	٢١,٢
١٩٧٣	٥٥٢,٠٠	١١٩,٠٠	٢١,٦
١٩٧٤	٥٧٣,٨٠٠	١٢٦,٥٠٠	٢٢,٧
١٩٧٥	٥٩١,٩٠٠	١٢٣,٦٠٠	٢٠,٨
١٩٧٦	٦٠٢,٥٠٠	١٢٦,١٠٠	٢٠,٩

وإذا كانت هذه الأرقام تؤكد نمو الحجم المطلق للقوى العاملة ، فينبغي الا نتصور أن هذا النمو هو مجرد تراكم كمي . بل ينبغي أن نتصور ـ وهو تصور له مبرراته العملية ـ انه يقود الى تغيير جذري في نسبة القوى الاجتماعية بين السكان لمصلحة الطبقة العاملة على حساب الطبقات الأخرى . فقد تجاوزت نسبة قوى العمل اليدوي ٦٢٪ من مجموع القوى العاملة ، في حين لم تعد تشكل القوى العاملة الأخرى (موظفون، مهن حرة ، الخ ..) أكثر من ٣٨٪[١٤] : وهذا